قيد في الجزاء فجزاء، الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية.

والفرق بين الجملة والكلام، أنّ الجملة ما تضمّن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدإ وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر وأسماء الفاعل..

والكلام ما تضمّن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته فكلّ كلام جملة ولا ينعكس...[1]

ويكمن فضل الاستراباذي على ابن يعيش في أنّه عيّن في الجمل بصفة دقيقة ما يكون كلاما وما لا يكون وأبرز بذلك نواة الوحدة الكبرى للتحليل.

سيركّز الرضي هذا التمييز بين مصطلحي كلام وجملة في مستوى الحدّ على الأقلّ لذلك سيقتفي ابن هشام في مغني اللّبيب أثره ويميّز بين الكلام والجملة تمييزه، لكنه سيكون أقلّ دقة منه بدليل أنه سوف يسوّي بين جملة الشرط وجوابها وجملة الصلة والحال أنّ جملة الجواب تقوم بنفسها وتستغني عن جملة الشرط يقول:

«ويسمّى [الكلام] جملة والصواب أنّها أعمّ منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقول: "جملة الشرط، جملة الجواب جملة الصلة وكلّ ذلك ليس مفيدا، فليس بكلام..."»[2].

ومن الجدير بالملاحظة أن ابن هشام يقدّم شاهدا حيّا على اختلاف بعض النحاة واللّغويين، إجرائيا في تقطيع النصّ القرآني لاختلافهم في تحديد مضمون مصطلح جملة: أهي وحدة كبرى لتقطيع النصوص أم هي مكوّن جزئي من مكوّنات هذه الوحدة الكبرى.

---

1 شرح الكافية ج 1 ص 31.

2 مغنى اللبيب ج 2 ص 374.